

CD/PV.915
21 January 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة عشرة بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد راكيش سود (الهند)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة الخامسة عشرة بعد المائة التاسعة لمؤتمر نزع السلاح والجزء الأول من دورته لعام ٢٠٠٣.

اسمحوا لي، في مستهل هذه الدورة الجديدة، أن أوجه كلمة وداع، وإن كانت متأخرة، للزملاء السفراء الذين تركوا المؤتمر منذ انتهاء أعمالنا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي وهم: السفير أندراس سزابو من هنغاريا، والسفير حاتم بن سالم من تونس، والسفير أمين مراد سُنْجار من تركيا، والسفير بنه نغو جن كوي من فييت نام، والسفير بونيفاس غووا شيدي أوزيكو من زمبابوي. وإنني لوائق من أنكم ستتنضمون إلي لنطلب من وفود بلدانهم أن ينقلوا إليهم أسمى عبارات التقدير لما قدّموه من مساهمات قيّمة في مساعيها أثناء مدة عملهم معنا، وأن ينقلوا إليهم كذلك تمنياتنا الصادقة لهم بدوام التوفيق والسعادة في مهامهم الجديدة.

واسمحوا لي أيضا أن أرحّب ترحيبا حارّا بزملائنا الجدد الذين تولّوا مسؤولية تمثيل حكومات بلدانهم في المؤتمر، وهم السفير سرجي آلينيك من بيلاروس، والسفير جون سمبلس نجمبا أندزومو من الكاميرون، والسفير عثمان كمارا من السنغال، والسفير حبيب منصور من تونس، والسفير ثوريكيل كول كورتكين من تركيا، والسفير نغو كوانغ غسوان من فييت نام. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكدّ لهم تعاوننا ودعمنا الكاملين في مهامهم الجديدة.

وأنتقل الآن إلى بياني الافتتاحي بصفتي رئيسا للمؤتمر. وأودّ أن أثنى الجهود التي بذلها أسلافي في العام المنصرم فيما يتعلق بالعديد من القضايا التي ما زلنا نواجهها. وأودّ، بوجه خاص، التوجه بالشكر إلى السفير أندراس سزابو من هنغاريا، إذ سعدت بالمشاركة إلى جانبه في مشاورات ما بين الدورات في نيويورك وجنيف قبل أن يتقلّد منصبه الجديد. كما أعرب عن امتناني لما قدّمه الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد سرجي أوردزونيكيدز، ونائب الأمين العام السيد أنريكي رومان - موري وكل الموظفين الآخرين التابعين للأمانة العامة، من دعم وأفكار متبصرة.

وقد طلب المؤتمر إلى سلفي وإليّ، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة لدورة عام ٢٠٠٢ والوارد في الوثيقة CD/1685، إجراء مشاورات ملائمة والقيام، إن أمكن، بتقديم توصيات تراعي جميع المقترحات المطروحة والآراء المعرب عنها والمناقشات التي جرت خلال دورة عام ٢٠٠٢. ولذا أودّ أن أتحّدث بإيجاز عمّا خلصت إليه هذه المشاورات. وبالطبع، ستتواصل هذه العملية خلال الفترة المتبقية من ولايتي كرئيس.

وبناء على المشاورات التي أجريتها مع الوفود، تبين لي وجود توافق متزايد في الآراء على أن المشكلة التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح هي مشكلة سياسية. وقد بذلت في الماضي جهود من خلال صياغة اقتراحات للخروج من المأزق السياسي لكنّها لم تتكلّل بالنجاح. كما دأبنا، لسنوات عديدة، على تعيين منسّقين خاصين، أنعموا

النظر في تكوين المؤتمر وجدول أعماله ونظامه الداخلي. ولم يسفر هذا النهج بدوره عن نتائج تذكر. ولن يزيدي هذا كله إلا اقتناعاً بأن إدخال تعديلات إجرائية والتلاعب بالألفاظ لن يحلّ الأزمة الحالية.

كما أنني ألتبس، في الوقت ذاته، اشتداد الشعور بالإحباط في صفوف الوفود. فالبينة الأمنية الدولية آخذة في التغير. إذ تظهر تحديات ومخاطر جديدة، في حين يبقى مؤتمر نزع السلاح عاجزاً عن التصدي لها بقوة كما ينبغي له أن يفعل.

فهل علينا إذن، أن ننتظر حتى تبرز الإرادة السياسية الضرورية أو نحاول الخروج من هذا المأزق ونسمح للمؤتمر بأن يباشر أعماله؟ إذ لم يفلح النقاش بشأن الولاية التفاوضية في مقابل الولاية غير التفاوضية الذي عرقل لسنوات عديدة عمل مؤتمر نزع السلاح، إلا في منع المؤتمر من مباشرة عمله. وإذا نظرنا إلى عمل المؤتمر على مدى تاريخه القصير، نرى أنه قد مرّ بفترات سياسية عصيبة في السابق، لكنه استطاع أن يواصل عمله بخصوص بعض القضايا من خلال ولاية تفاوضية وقضايا أخرى بولاية أقل من تفاوضية. ومن المثير للاهتمام أن بعض الولايات غير التفاوضية قد تحوّلت إلى ولايات تفاوضية كاملة، فتكلّلت بالنجاح، كما في حالة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لكن بعض الولايات التفاوضية لم تؤت أكلها بعد.

وبناء عليه، ألتح على أن نتمهل بعض الشيء لفهم هذه المؤسسة فهما حسناً، فهي ترمز إلى التعددية، فنهتدي إلى السبيل الذي يمكنها من القيام بعملها. كما آمل مواصلة التشاور معكم لتحقيق هذا الهدف. وإني أعوّل على دعمكم وتعاونكم للاضطلاع بهذه المهمة.

وأودّ الآن أن أدعو الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سرجي أوردزونيكيدز، لكي يتلو علينا الرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، إلى المؤتمر. فلكم الكلمة سيدي الأمين العام.

السيد أوردزونيكيدز (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة): أشرف بأن ألقى على مسامعكم نص هذه الرسالة التي بعث بها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان:

"تصادف هذه السنة الذكرى الخامسة والعشرين لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لموضوع نزع السلاح، والدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر نزع السلاح. وإنها لعلامة بارزة، لكنّها ليست مبرراً للشعور بالرضا عن الذات. إذ ما زال السلم والأمن الدوليان يواجهان تحديات عظيمة تتمثل في أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وارتفاع النفقات العسكرية، وإمكانيات حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومواصلة تطوير أنظمة جديدة من الأسلحة. وعليه، فإني آمل أن تكون سنة

٢٠٠٣ نقطة تحوّل في تاريخ المؤتمر، وأن تنشّط الجهود المبذولة منذ ٢٥ سنة للحدّ من الأسلحة ونزع السلاح.

"إن الافتقار المتواصل لسنوات عديدة لاتفاق بشأن برنامج عمل قد تسبّب في عرقلة العمل الجوهري للمؤتمر بشأن القضايا المدرجة على جدول أعماله، بما فيها حتى تلك التي اتفق على بدء التفاوض بشأنها، مثل حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وقد يقال إن هذا الجمود يعكس ما تعاني منه الدبلوماسية المتعددة الأطراف من مشاكل أوسع. إلا أن هذا هو بالتحديد السبب الذي يتعين لأجله على المؤتمر أن يتكيّف مع هذه البيئة ويطوّر قدرة على التصدي للتحديات الناشئة.

"وقد أفرزت التهديدات الجديدة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان مناقشات حامية ومفتوحة، وأبرزت الحاجة إلى تكثيف الجهود لتجاوز الخلافات القائمة بخصوص القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال. وفي هذا السياق، أرحّب بكل المقترحات الرامية إلى تشجيع التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج العمل، مثل تلك المقترحات التي عرضت خلال دورة عام ٢٠٠٢، وبخاصة المبادرة المشتركة بين المجموعات والتي تقدم بها خمسة من رؤساء المؤتمر السابقين. وقد أفضت هذه الجهود إلى ظهور آمال جديدة لتناول قضايا نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي. كما أشير إلى الجهود الأخيرة التي بذلها المؤتمر لإجراء مناقشة عامة غير رسمية بشأن الأسلحة الإشعاعية، وهو نقاش يعكس الشواغل الأمنية المتعاظمة التي برزت عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتعتبر هذه الإنجازات معا أصولاً قيّمة بالنسبة لكم في هذا الوقت الذي تستهلّون فيه دورة عام ٢٠٠٣، كما أن من شأنها أيضاً أن تيسّر مباشرة العمل الجوهري للمؤتمر.

"ويستلزم تنشيط المؤتمر، في المقام الأول، تجديد الإرادة والعزيمة السياسيتين للدول الأعضاء فيه. وهو يتطلب وضع وإقرار مفاهيم مبتكرة على أعلى المستويات السياسية، بمشاركة أبرز الفعاليات على الساحة السياسية العالمية. وبإمكان المؤتمر أيضاً أن يستفيد من الخبرة المتراكمة والمسعّي الحميدة للشخصيات البارزة، سياسية كانت أو أكاديمية.

"وثمة حاجة إلى اتفاقات جديدة للحد من الأسلحة ونزع السلاح لا من أجل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي في العالم فحسب، وإنما أيضاً لإيقاف التزايد المقلق في النفقات العسكرية العالمية وعكس اتجاهه في نهاية المطاف، وإعادة توجيه هذه الأموال نحو تنفيذ المشاريع الإنمائية التي توجد حاجة ماسة إليها.

"وتثير التحديّات الحديثة التي تواجهها نظم عدم الانتشار، لا سيما إعلان حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من معاهدة عدم الانتشار النووي، قلقاً شديداً. وإنني لأعرب عن أسفي لهذا التطور، وأحث من جديد وبكل قوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تعيد النظر في قرارها. فالحل الدائم الوحيد لهذه النكسة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يكون بالطرق السلمية ومن خلال الحوار ومراعاة المصالح المتبادلة.

"كما ينبغي للمؤتمر أن يركّز على تعزيز الامتثال للاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. فهذا النوع من الامتثال حيوي لضمان التنفيذ الصادق للمعاهدات الموجودة وإرساء الدعائم لإحراز المزيد من التقدم في اتجاه بلوغ عضوية عالمية.

"إن مؤتمر نزع السلاح يوفر فرصاً عظيمة القيمة لإرساء الحوار المتعدد الأطراف والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح. ومن ثم، ينبغي أن يكتفِ المؤتمر بجهوده الرامية إلى الخروج من هذا المأزق، حتى يتمكن من الاضطلاع بولايته بأمانة وفعالية، بوصفه المحفل الوحيد لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. فالجهود التي تبذلونها تنطوي على إمكانات هائلة سواء لتحقيق أهداف نزع السلاح أو لتوطيد سيادة القانون من خلال تعزيز المكاسب التي سبق تحقيقها في هذا الميدان. وبهذه الروح أتمنى لكم، دورة مثمرة للغاية".

الرئيس: أشكر السيد أوردوزونيكيدز لنقله رسالة الأمين العام للأمم المتحدة. وأودّ أن أطلب منه أن يبلغ الأمين العام فائق تقديرنا لهذه الرسالة وللأهمية التي يوليها لعملنا.

وأودّ، الآن، أن أعطي الكلمة لنائب الأمين العام، السيد أنريكي رومان-موري، لكي يقدم لنا معلومات عن تنظيم دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٣.

السيد أنريكي رومان-موري (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح): سيدي الرئيس، أودّ أن أبدي بعض الملاحظات بشأن بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٣.

فكما في السنوات السابقة، يمكن للمؤتمر عقد عشر جلسات في الأسبوع. وبناء عليه، يمكن للمؤتمر، طوال الدورة، أن يعقد جلستين يومياً تتوفر لهما خدمات كاملة. وفي هذا الصدد، أودّ أن أناشدكم الحرص على استخدام هذه الموارد على أفضل وجه ممكن. ومن المهم، بوجه خاص، أن تبدأ الجلسات في مواعيدها وألا تتجاوز الوقت المحدد لها. وعلاوة على ذلك، أودّ التأكيد على أنه لا يمكن عقد الاجتماعات التي تتوفر لها الخدمات الكاملة في المساء أو خلال أيام العطلة الأسبوعية.

وفيما يتعلق بمرافق الاجتماع، ستوضع تحت تصرف المؤتمر قاعة المجلس، وغرفة الاجتماعات I، وغرفة الاجتماعات C-108 وغرفة اجتماعات الأمانة الكائنة في الطابق السادس. ويمكن، عند الضرورة، تخصيص غرفة اجتماعات إضافية إذا طلب ذلك. ويرجى من الوفود، في مثل هذه الحالات، الاتصال بالأمانة للحجز مسبقاً.

وثمة حاجة ماسة إلى المراعاة الصارمة للتدابير المتعلقة بإصدار الوثائق واستخدامها على النحو الأرشد والأكثر اقتصاداً. وينبغي، بوجه خاص، تقديم جميع الوثائق قبل الموعد بوقت كافٍ ومراعاة عدم ازدواج الوثائق. كما ستكون الأمانة مُمْتَنَةً لإتاحة الوثائق المقدّمة للمعالجة في شكل نسخ مطبوعة وإلكترونية. وعلاوة على ذلك، ولكي لا تترجم الوثيقة الواحدة مرتين، يرجى من الوفود إبلاغ الأمانة بأية حالات تقدم فيها الوثيقة الواحدة، لغرض الإصدار، إلى كل من مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة. وأخيراً وليس آخراً، أود أن أشدد أيضاً على أن أنظمة الأمم المتحدة لا تسمح بنشر أية بيانات تدلي بها الوفود في الجلسات العامة كوثائق مستقلة صادرة عن المؤتمر، ذلك أن هذه البيانات تدرج دائماً ضمن المحاضر الحرفية وتصبح، بحكم الواقع، جزءاً من الوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح. وإني لوائح من أنه باستطاعتي أن أعوّل على تعاونكم الكامل في هذا الصدد.

كما أودّ التذكير بأن تعميم الوثائق في غرف الاجتماعات سيقصر على الوثائق التي تتضمن مشاريع مقترحات تتطلب اتخاذ إجراءات، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة لتخفيض تكاليف العمل. هذا، وسيواصل إمداد البعثات الدائمة للدول الأعضاء والدول المشاركة بصفة مراقب بوثائق ما قبل الدورات والوثائق المرجعية. ولذا، يرجى من الوفود الاحتفاظ بالنسخ التي توزّع عليها أثناء الدورة السنوية واستخدامها في الاجتماعات. ورغم ذلك، سيودع عدد محدود من النسخ في ركن توزيع الوثائق في الغرفة C-111، الواقعة في الجهة المقابلة لقاعة المجلس.

كما تعرض وثائق مؤتمر نزع السلاح على موقع المؤتمر، الذي أعيد تصميمه، على شبكة الويب وعنوانه كالاتي: <http://disarmament.un.org/cd/>.

وفي النهاية، أودّ تذكير الوفود بأن تبعث إلى أمانة المؤتمر أوراق تفويضها في أقرب وقت ممكن، وذلك للإسراع في نشر قائمة المشاركين. ولأسباب أمنية، يرجى من أعضاء الوفود أن يحملوا تصاريح الدخول التي يصدرها لهم مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الرئيس: في مثل هذه الظروف التي تتسم بتقلص الموارد، نعرب عن ارتياحنا لإمكانية عقد ١٠ جلسات في الأسبوع، تتوفر لها كل الخدمات. وآمل أن تخطط الوفود علماً بأنه قد تم حثّها على استخدام هذه الموارد.

هل يود أي وفد أن يدلي بكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لسفير تركيا الموقر.

السيد كورتكين (تركيا) : سيدي الرئيس، آخذ الكلمة لأشكركم على العبارات الطيبة التي أنيتم بها على سلفي المبجل، ولأؤكد لزملائي هنا أنني سأنقل إلى السيد مراد سونغار ما يكون له من مشاعر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن شكري الخاص على كلمات الترحيب. وهذا أول اجتماع للمؤتمر أحضره وأعتقد أنني سأستفيد كثيراً من المناقشات مع زملاء من ذوي الخبرة الواسعة في هذا الموضوع البالغ الأهمية.

الرئيس: أشكر ممثل تركيا المبجل على بيانه، وأؤكد له باسمنا جميعاً تعاوننا الكامل.

هل يود أي وفد آخر أن يدلي بكلمة في هذه المرحلة؟ لا أحد يود ذلك على ما يبدو. ولذلك أعتمد الآن تعليق الجلسة العامة وأدعو المؤتمر إلى النظر بعد ذلك مباشرة، في جلسة عامة غير رسمية، في مشروع جدول الأعمال لدورة عام ٢٠٠٣ كما يرد في الوثيقة CD/WP.529 وكذلك في الطلبات المقدمة من دول غير أعضاء في المؤتمر من أجل المشاركة في عملنا خلال هذه الدورة، كما وردت في الوثيقة CD/WP.530. وقد عمّمت الأمانة كلتا الوثيقتين. وبعد ذلك، سنستأنف الجلسة العامة لإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الجلسة العامة الرسمية.

وأود أن أذكركم بأن المشاركة في الجلسة العامة غير الرسمية تقتصر على أعضاء المؤتمر.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ واستؤنفت الساعة ١١/١٠

الرئيس: أود الآن استئناف الجلسة العامة الخامسة عشرة بعد المائة التاسعة للمؤتمر نزع السلاح.

هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر أن يعتمد لدورته لعام ٢٠٠٣ جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CD/WP.529 المعروضة عليكم، وذلك وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الجلسة العامة غير الرسمية؟
وقد تقرر ذلك.

وستصدر الأمانة جدول الأعمال كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

وأود فيما يتعلق بإقرار جدول الأعمال، وبصفتي رئيساً للمؤتمر، أن أعلن أن ما أفهمه هو أنه إذا كان هناك توافق في الآراء في المؤتمر بشأن تناول أية قضايا، فمن الممكن تناولها في إطار جدول الأعمال هذا.

وأودّ الآن دعوة المؤتمر إلى البت في الطلبات المقدمة من دول غير أعضاء في المؤتمر للمشاركة في عملنا. وترد هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.529 وهي مقدمة من الدول التالية: أذربيجان، والأردن، وإستونيا، والبوسنة والهرسك، والبرتغال، وتايلند، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسان مارينو، وسنغافورة، والسودان، وعمان، والفلبين، وقبرص، وقطر، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكوستاريكا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، وموناكو، واليمن، واليونان.

هل أفهم من هذا أن المؤتمر قرّر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في عملنا وفقا للنظام الداخلي؟

وقد تقرّر ذلك.

وهكذا نختتم عملنا اليوم. فهل يود أي وفد أن يدلي بكلمة في هذه المرحلة؟ لا أحد يرغب في ذلك على ما يبدو. ستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس الموافق ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥

— — — — —